الانتقالية الذي قدّمه الوفد الفلسطيني الى نظيره الاسرائيلي في اثناء مفاوضات الجولة الثنائية الرابعة في واشنطن (**المصدر نفسه**). ولوحظ اندفاع الاوساط الاسلامية، التي ينتمي النتشة اليها، نحو تأييد العرض الاسرائيلي. وفسّرت أوساط صحفية ذلك، برغبة «حماس» في خوض المزيد من التجارب الانتخابية بعد الفوز الكبير الذي حقّقته في الانتخابات للغرفة التجارية في رام الله (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **وكالة الصحافة الفرنسية**، بلا تاريخ نشر).

ووفقاً لما رشح عن الاوساط الاسرائيلية، تبيّن ان وراء الدعوة الى اجراء انتخابات للمجالس البلدية، بعد مرور ١٦ عاماً على آخر انتخابات أُجريت العام ١٩٧٦، ثلاثة عوامل ـ أهداف هي:

- اجراء عملية «جسّ نبض» لاختيار امكان انتخاب شخصيات محلية، ومنحها صفة تمثيلية، لكي تأخذ مكان المفاوضين الفلسطينيين، المعيّنين من قبل م.ت.ف. (الحصري، **مصدر سبق ذكره**، ١١/٣/١٩٩٢).
- ان انتخابات الغرفة التجارية التي أوصلت مؤيدي «حماس» الى الهيئة الادارية في عدد من الغرف التجارية خصوصاً، في رام الله والخليل، شجّعت سلطات الاحتلال الى تغيير سياستها السابقة، الرافضة لاجراء انتخابات بلدية، وطمأنتها الى امكان فوز انصار «حماس» على حساب مؤيدي م.ت.ف. (**الحياة**، ١٦/٤/١٩٩٢).
- ان البدء بالعملية، انطلاقاً من الخليل، التي توصف بأنها محافظة، ويتمتع أنصار حماس فيها بنفوذ قوي (**المصدر نفسه**)، يراد منه التحكّم في عملية الانتخابات، وايقافها في أي وقت تريده سلطات الاحتلال؛ اذا ما لاحظت تعارض النتائج مع رغباتها؛ وكذلك فصل العمليات الانتخابية من بعضها لتسهيل احتمال التدخل فيها (**المصدر نفسه**).

في السياق عينه، أكّد كل من رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وعضو الوفد الفلسطيني، د. غسان الخطيب، ان هدف الدعوة الاسرائيلية هو «اجهاض المطالب الفلسطينية باجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس اشتراعي في الضفة والقطاع يضمّ ١٨٠ عضواً، ينتخبون حكومة انتقالية (**القدس العربي**، ١٦/٤/١٩٩٢)، ولأن موضوع الانتخابات يدخل ضمن عملية نقل السلطة التي لا تزال موضع تفاوض. وان المسعى الحالي لسلطات الاحتلال هو تفادي انتخاب سلطة ذات صلاحيات اشتراعية (الحصري، **مصدر سبق ذكره**، ١١/٣/١٩٩٢).

وربطت غالبية القوى الفلسطينية التي عارضت الدعوة الى انتخابات بلدية بين هذا الاجراء ومحاولة سلطات الاحتلال التخريب على عملية السلام الجارية. فيما حاولت الاوساط المؤيدة للعرض الاسرائيلي عزله من هذا السياق. فكتبت صحيفة «النهار»، المقرّبة من الاوساط الاردنية، محذّرة الفلسطينيين من مغبّة جعل الانتخابات سياسية، وأيّدت، ضمناً، اجراءها باعتبارها نابعة من «منطلق ضرورة الاعتناء بمصالح المواطنين وتقديم خدمات لهم [تتعلّق] بشؤونهم اليومية بعيداً من السياسة» (الحصري، **المصدر نفسه**، ١١/٣/١٩٩٢). ورأت الصحيفة ان لا تناقض بين انتخاب ممثلين لمجلس بلدي وبين عملية السلام، التي يتولّى المفاوضون الفلسطينيون فيها والقيادة الفلسطينية الاهتمام بالشأن الوطني. وأكدت الصحيفة «ان المجال لن يكون مفتوحاً، كما في السابق، لزج البلديات في معترك السياسة» (**المصدر نفسه**). غير ان هناك كثيرين ممّن رأوا صعوبة قيام انتخابات لمجالس بلدية بعيداً من السياسة خصوصاً، وان عملية التسييس «كانت فلسطينية بالأساس» منذ انتخابات ١٩٧٢، وتطوّرت بعدها في انتخابات ١٩٧٦ (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، أدلت الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني، د. عشراوي، بتصريحات عبّرت عن رأي أوساط الوفد. وجاء فيها، ان المفاوضين يرفضون مناقشة أي مشروع لانتخابات بلدية قد يُطرح عليهم في الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية. وشدّدت على القول، على ان الانتخابات البلدية ليست شأناً تفاوضياً، ولا ترتبط بعملية السلام. واعتبرت العرض الاسرائيلي محاولة لاعطاء انطباع بأن اسرائيل «ما تزال في قلب عملية السلام» (**الحياة**، ٢٣/٤/١٩٩٢).